

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة السكن والعمران والمدينة و التهيئة العمرانية
الوكالة الوطنية لتحسين السكن و تطويره "عدل"
رقم التعريف الجبائي 000016001405697
المديرية الجهوية سطيف



المتعامل المتعاقد : مكتب الدراسات « GROUPEMENT ARCHI-KLYCH »

مكتب دراسات حجاج سفيان , جرادي لامية.

العنوان: 52 شارع بلوط محمد الطاهر، تليجان، سطيف.

إعذار اول

بناءا على الصفقة رقم 25/029 المؤرخة في 21 ماي 2025 المتعلقة بمتابعة انجاز أشغال 1000 مسكن صيغة البيع بالإيجار (جميع هياكل الدولة) مع محلات تجارية مهنية وسكنات البوابين بما فيها أشغال الطرقات والشبكات المختلفة "الشبكة الثلاثية" بالموقع 01، بالقطب الحضري الطاهير ، بلدية الطاهير ولاية جيجل. برنامج سكنات بيع – بالإيجار عدل 03 شطر 185000/منطقة 02.

- بمقتضى الأمر بالخدمة رقم 01 بتاريخ 2025/05/21 والمبلغ لمكتب دراسات بتاريخ 2025/05/21.
- بمقتضى الأمر بالخدمة رقم 02 وقف الدراسات ابتداء من تاريخ 2025/08/24 والمبلغ لمكتب دراسات بتاريخ 2025/08/24.
- بمقتضى الأمر بالخدمة رقم 03 استأنف الدراسات ابتداء من تاريخ 2025/10/05 والمبلغ لمكتب دراسات بتاريخ 2025/10/05.
- بمقتضى الأمر بالخدمة رقم 04 التوقف ابتداء من تاريخ 2025/10/31 والمبلغ لمكتب دراسات بتاريخ 2025/10/31.
- بمقتضى الأمر بالخدمة رقم 05 استأنف متابعة الأشغال ابتداء من تاريخ 2026/05/05 والمبلغ لمكتب دراسات بتاريخ 2026/05/05.
- نظرا لعدم احترام واهمال توجيهات وتوصيات صاحب المشروع.
- نظرا لأعذار بتاريخ 2026/02/18 والصادر من الوكالة الجهوية سطيف والمبلغ لمكتب دراسات بتاريخ 2026/02/19.
- نظرا لغيابكم دون مبرر عن الاجتماع المنعقد مع السيد المدير العام للوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره «عدل» يوم الأربعاء 05 أوت 2026، والذي تم استدعائكم اليه.
- نظرا لأن الغياب دون مبرر يعد اخلالا بالتزاماتكم المتعلقة بمتابعة وتنسيق الخدمات والمهام الموكلة اليكم.
- نظرا لإخلال الواضح لمكتب الدراسات GROUPEMENT ARCHI-KLYCH مكتب الدراسات سفيان حجاج، مكتب الدراسات جرادي لامية.
- صاحب الصفقة المذكورة اعلاه، و المتخذ مقرا له : 52 شارع بلوط محمد الطاهر، تليجان، سطيف.

في حالة إعذار من اجل

- الحرص على حضور الاجتماعات وجلسات المتعلقة بمتابعة المشروع المعني.
- الالتزام الصارم بالواجبات التعاقدية المتعلقة بالمتابعة والتنسيق والمشاركة في الاجتماعات في أي وقت و في أي يوم
- في حالة عدم امتثال مكتب الدراسات المذكورة اعلاه سيتم اتخاذ وعلى عاتقها كافة الإجراءات الردية المنصوص عليها في التشريع المعمول به.